ورقة بحثية

2024

المجتمع المدني الأردني وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل (الرابع)

إعداد:

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

عمان, الأردن

مايو 2024

Phenix الفينيق

للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

www.phenixcenter.net

للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وأبحاث ودار قياس رأي عام في عام 2003، يعمل المركز على بناء نموذج تنموي قائم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، بالتركيز على اصلاح سياسات العمل وفق هذه المبادئ، إزالة القيود عن حرية التنظيم النقابي، تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وتطوير قواعد بيانات للفاعلين في العملية التنموية الشاملة والمستدامة، من خلال اعداد الدراسات والتقارير والأوراق البحثية والمؤتمرات والمدافعة وتطوير قدرات الفاعلين في العملية التنموية.

هذا التقرير من إصدار مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.
جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كلياً أو جزئياً، بأي شكل وبأية وسيلة، سواء بطريقة الكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.

تنوية:
إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية غير مسؤول عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق التقرير.

استنتاجات

1

ركزت التوصيات التي قبلتها الأردن في الاستعراض الدوري الشامل على عدة مجالات، أبرزها الحريات المدنية والسياسية، حقوق النساء، سيادة القانون، الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي. ولكن في الوقت نفسه أحاطت الأردن علما بعدد من التوصيات التي تتطلب تغييرات جوهرية في القوانين والسياسات، مما يعكس تناقض في المسارات التي تتخذها الحكومة في تعزيز حالة حقوق الانسان في البلاد.

2

تواجه منظمات المجتمع المدني في الأردن بيئة قانونية وتنظيمية تحدّ من استقلاليتها وحريتها، خاصة فيما يتعلق بتسجيل الجمعيات، والتمويل الأجنبي، هذه القيود تُعيق قدرة المجتمع المدني على لعب دوره الفعّال في متابعة التوصيات، والدعوة للإصلاح.

3

رغم قبول الأردن لعدد من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة وحمايتها من العنف والتحرش، وتعزيز مشاركتها السياسية والاقتصادية. ظهر ان هناك تحفظ على بعض التوصيات المتعلقة بتعديل القوانين التمييزية، ما يعوق التقدم في تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة بشكل كامل وفعّال.

4

لا تزال حرية الرأي والتعبير مقيدة عمليًا عبر قوانين مثل قانون الجرائم الإلكترونية وقانون العقوبات، رغم ان حرية الرأي والتعبير محمية نظريًا بالدستور، الا ان العديد من النصوص القانونية غامضة وقابلة للتفسير الفضفاض، مما يقيد الحريات الإعلامية والنشاط المدني.

5

تظل الأولوية لتعزيز بيئة العمل وحماية حقوق العمال، بما في ذلك تحسين ظروف العمل، وتقليص الفجوة في الأجور بين الجنسين، وتوفير بيئة عمل آمنة وصحية. ورغم التزام الأردن بتحقيق هذه الإصلاحات، إلا أن تنفيذها على أرض الواقع يعتمد على ترجمة التوصيات إلى سياسات وقوانين فعّالة، على مقدمتها تعديل قانون العمل بما ينسجم مع التوصيات.

المقدمة

يُعد الاستعراض الدوري الشامل (UPR) أحد أبرز الآليات التي تعتمدها الأمم المتحدة لتعزيز حماية حقوق الإنسان على مستوى العالم. يتيح هذا الاستعراض لكل دولة عضو في الأمم المتحدة فرصة مراجعة سجلها في مجال حقوق الإنسان بشكل دوري وتقديم التزامات محددة لتحسين وضع حقوق الإنسان لديها [1].

خلال الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل مثل الأردن في 25 كانون الثاني/ يناير 2024 أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، تلقت الأردن 279 توصية تناولت مختلف قضايا حقوق الإنسان، وقد قبلت الحكومة الأردنية ما يقارب 73% من هذه التوصيات بإجمالي 204 توصية، وأحاطت علما بالتوصيات المتبقية.

يُعتبر دور المجتمع المدني أساسيًا في متابعة تنفيذ التوصيات التي قبلتها الحكومة الأردنية. حيث يلعب دورًا حيويًا في رصد مدى التزام الحكومة بالتزاماتها، وتقديم التقييمات المستقلة، والتوصيات المستمرة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما تتيح هذه العملية للمجتمع المدني الفرصة لرفع الوعي العام بأهمية هذه التوصيات، والضغط على الجهات المعنية لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة، والتنسيق مع الجهات الدولية لتعزيز الشفافية والمساءلة.

في هذا السياق، يأتي هذا التقرير بهدف تحليل أبرز مجالات التركيز للتوصيات التي قُدمت للأردن، وما مجالات تركيز التوصيات التي قبلتها، والتي أحاطت علما بها. والكشف عن أبرز التوصيات ذات الصلة بعمل المجتمع المدني وحرية الرأي والتعبير، والمسارات التي من الممكن ان يتخذها المجتمع المدني للمضي قدما في عملية متابعة تنفيذ التوصيات.

مجالات تركيز التوصيات المقدمة للأردن

أن تركيز الأردن في قبول التوصيات المقدمة له في الاستعراض الشامل لحقوق الانسان، تمحور بشكل رئيسي كما يظهر بالشكل رقم (1) [2] حول الحريات المدنية والسياسية وحقوق النساء، حيث شكلت كل من هاتين الفئتين نسبة 12% من إجمالي التوصيات المقبولة. كما كانت هناك نسبة(11%) من التوصيات المقبولة التي تركز على الحق في الحياة والأمن الشخصي وعدم التعذيب. وبالنسبة لسيادة القانون، فقد شكلت التوصيات المقبولة نسبة 9.4%.

من ناحية أخرى، يُلاحظ انخفاض واضح في قبول التوصيات المتعلقة بالالتزامات الدولية والتعاون مع آليات حقوق الإنسان، حيث لم يتم قبول سوى 5.5% منها. يمكن تفسير هذا التردد في قبول هذه التوصيات بتخوف الأردن من الأعباء الإدارية، المالية، والسياسية المحتملة التي قد تترتب على قبول مثل هذه التوصيات، حيث قد تتطلب التزامات إضافية على الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، مما يخلق تحديات على مستويات مختلفة من العمل الحكومي والتنفيذي.

تشير الموافقة الكاملة من قبل الأردن على جميع التوصيات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي بلغت 8% من التوصيات، إلى التزام قوي وواضح من قبل الحكومة لتعزيز هذه الحقوق وضمان دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعّال في المجتمع. أما بالنسبة للمجالات الأخرى، فقد قَبِل الأردن نسبة جيدة من التوصيات المتعلقة بالتنمية والبيئة (6%)، مما يدل على اهتمام الحكومة بقضايا التنمية المستدامة والبيئة، والتي أصبحت من المواضيع الحيوية على الصعيد الدولي.

يُلاحظ أيضًا أن قبول الأردن لبعض التوصيات التي تطالب بإزالة القيود على عمل المجتمع المدني يشير إلى وجود رغبة حكومية في إظهار مرونة تجاه هذا القطاع الحيوي. يمكن فهم هذه الخطوة على أنها إشارة إيجابية نحو تحسين مناخ العمل المدني. وعلى الرغم من ذلك، يبقى مدى التزام الأردن بتنفيذ هذه التوصيات خطوة مهمة تحتاج إلى متابعة ورصد من أجل التأكد من تحقيق الإصلاحات المرجوة.

يعكس تصدّر الالتزامات الدولية والتعاون مع آليات حقوق الإنسان بنسبة 22% من التوصيات التي أحاط الأردن علمًا بها وجود تحديات كبيرة أمام تبنيها، حيث تفرض هذه التوصيات التزامات قد تؤثر بشكل مباشر على سيادة الدولة أو تتطلب تغييرات جذرية في القوانين والسياسات المحلية.

بالنسبة للحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي والحق في عدم التعذيب، شكلت هذه القضايا 14% من التوصيات التي أحاط بها الأردن علمًا، وهو مؤشر على الحاجة إلى تغييرات جوهرية في التشريعات والسياسات المتعلقة بهذه الحقوق الأساسية. تعكس هذه النسبة التحدي الذي تواجهه الحكومة في إجراء هذه التعديلات، والتي قد تتطلب إجراءات إصلاحية واسعة النطاق تؤثر على مجالات حساسة من النظام القانوني.

وعلى الرغم من أن الأردن قَبِل العديد من التوصيات المتعلقة بحقوق النساء، إلا أنه أحاط علمًا بنسبة 11% منها، وخاصةً تلك التي تدعو إلى تغييرات قانونية أو سياسية وسحب التحفظات على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)"، بالإضافة إلى التصديق على "اتفاقية العمل الدولية رقم (190)" التي تتعلق بالقضاء على العنف والتحرش

في العمل. يشير هذا التحفظ إلى تحديات اجتماعية وثقافية قد تُواجه قبول مثل هذه التوصيات، وكذلك المخاوف من تبني إصلاحات قانونية قد تتعارض مع القيم التقليدية والموروثات الاجتماعية.

أما بالنسبة للتوصيات المتعلقة بحقوق مغايري الهوية الجنسية، فقد أُحيط علمًا بها بسبب التحديات الاجتماعية والدينية، حيث أن مثل هذه القضايا قد تثير جدلًا واسعًا داخل المجتمع الأردني، الذي يتسم بحساسية خاصة تجاه مسائل الهوية الجنسية بناءً على القيم الدينية والثقافية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يقبل الأردن أي توصية قُدمت من دولة الاحتلال الإسرائيلي، وهو موقف يعكس دعمه الثابت للقضية الفلسطينية وعدم رغبته في التعاون أو الحوار في إطار توصيات صادرة عن إسرائيل.

الجدير بالذكر، أن الأردن أُحيط علمًا بنسبة 6% من التوصيات المتعلقة بحقوق عديمي الجنسية، وذلك بسبب المخاوف السياسية المتعلقة بمنح الجنسية، حيث قد تؤثر هذه التوصيات على التركيبة السكانية والوضع القانوني للفئات المستهدفة، مثل اللاجئين وعديمي الجنسية في الأردن، مما يشكل تحديات سياسية واجتماعية.

الشكل رقم (1) مجالات تركيز التوصيات التي قبلتها الأردن

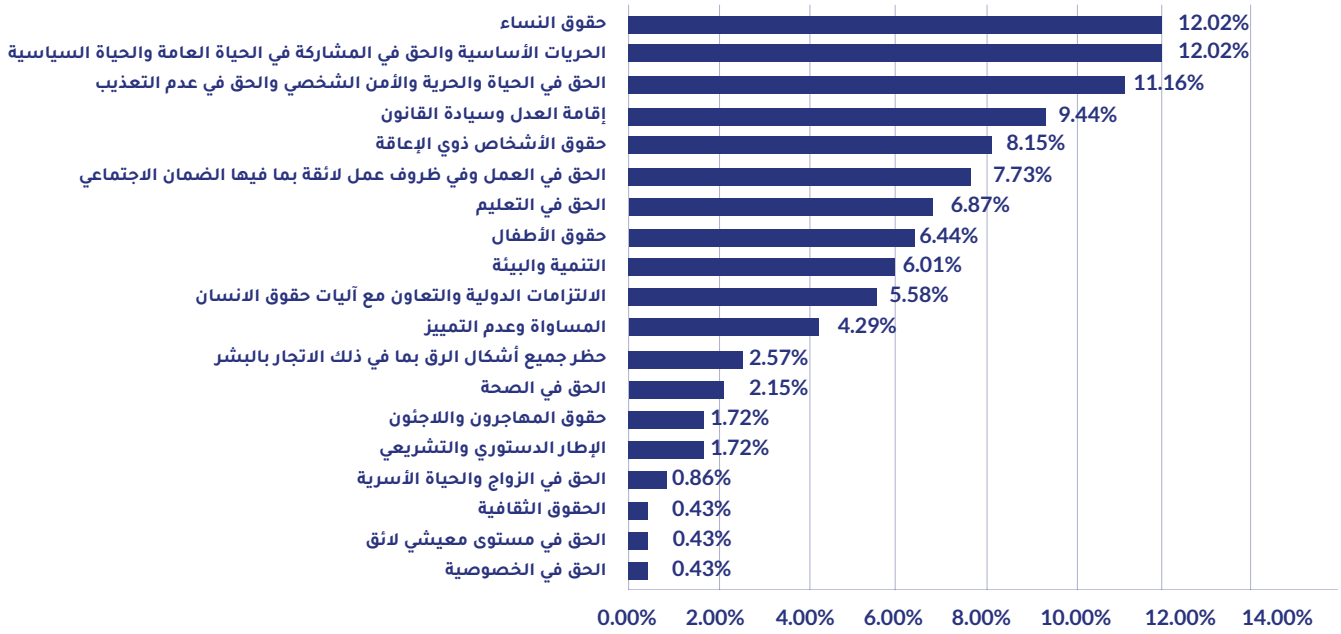

البيئة التمكينية للمجتمع المدني

تواجه منظمات المجتمع المدني في الأردن تحديات تشريعية متعلقة بقانون الجمعيات رقم 51 لسنة 2008، حيث يتضمن القانون العديد من القيود على حرية عمل الجمعيات واستقلاليتها، أبرزها، اشتراط الحصول على موافقات حكومية مسبقة على تسجيل الجمعيات، مما يجعل عملية تأسيسها خاضعة لتقديرات المسؤولين ويُصعِّب الطعن بالقرارات في حال الرفض. إلى جانب غياب مرجعية موحدة للإشراف على الجمعيات، والرقابة القبلية التي تفرضها الحكومة على الخطط السنوية والتقارير المالية، الأمر الذي يمس باستقلالية عمل الجمعيات ويضع قيودًا مفرطة على قدرتها على إدارة شؤونها.

بالإضافة إلى ذلك، يمنع القانون الجمعيات من المشاركة في أي أنشطة سياسية دون تحديد ماهيتها، ويمنح الوزير المختص صلاحيات واسعة لحل الجمعيات، مما يؤثر على استمرارية عملها. كما أن هناك قيودًا على الحصول على التمويل المحلي والأجنبي، حيث تتطلب موافقات طويلة ومعقدة، ما يؤثر على إمكانية حصول الجمعيات على الموارد المالية المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر القانون إلى نصوص داعمة لتوفير التسهيلات المالية، مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية، وحماية العاملين في الجمعيات.

في سياق متصل، يفرض نظام الشركات غير الربحية رقم 60 لسنة 2007 قيودًا مماثلة لتلك المفروضة على الجمعيات، خاصة فيما يتعلق بالحصول على التمويل الأجنبي، حيث يتطلب موافقة مجلس الوزراء، مما يُقيد نطاق عمل هذه الشركات ويؤثر على قدرتها على تمويل أنشطتها. كذلك، يعامل قانون التخطيط والتعاون الدولي لعام 2024 منظمات المجتمع المدني كالمؤسسات الحكومية، حيث يشترط موافقة مجلس الوزراء على أي تمويل أجنبي أو مشاريع تنموية، دون تحديد معايير واضحة لعملية القبول أو الرفض، مما يُقيّد استقلالية الجمعيات ويُصعِّب عليها الحصول على التمويل اللازم، ويُعرِّضها لتأخيرات وإجراءات بيروقراطية قد تؤدي إلى عرقلة جهودها التنموية.

إن موافقة الأردن على مجموعة من توصيات الاستعراض الشامل (الرابع) لتعزيز حرية المجتمع المدني وتعديل قانون الجمعيات (2008) يمثل تطورًا إيجابيًا يُشير إلى نية الحكومة في تحسين البيئة التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني. إذ تأتي هذه الخطوة بعد أن أحاط الأردن علمًا بهذه التوصيات في جلسة الاستعراض الدوري الشامل في 25 يناير 2024، وقد تضمّنت التوصيات إزالة القيود على التمويل الأجنبي وتبسيط العمليات الإدارية، وهو ما يعكس رغبة الأردن في تحسين سجل حقوق الإنسان وتعزيز الحريات العامة.

تعتبر هذه الموافقة خطوة مهمة نحو توفير بيئة قانونية وإدارية داعمة وأكثر مرونة لمنظمات المجتمع المدني، حيث يُعد التمويل الأجنبي أمرًا حيويًا للعديد من هذه المنظمات لضمان استمرارية أنشطتها وتعزيز قدراتها في تقديم الخدمات والمناصرة. إن تبسيط العمليات الإدارية وتخفيف القيود على التمويل يتيح مساحة أكبر للمجتمع المدني للعمل بحرية ودون قيود مفرطة، كما يسهم في تعزيز دور هذه المنظمات كشريك في تحقيق التنمية المستدامة والدفاع عن حقوق الإنسان.

ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر والأكثر حسمًا هو كيفية ترجمة هذه التوصيات إلى سياسات وإجراءات ملموسة على أرض الواقع. فعلى الرغم من الموافقة الرسمية، فإن التنفيذ الفعلي يحتاج إلى إرادة سياسية قوية والتزام بتطوير القوانين والسياسات، بالإضافة إلى إيجاد آليات مراقبة تضمن تطبيق هذه الإصلاحات بفعالية. يبقى على الحكومة أن تُظهر التزامها بتحقيق هذه التغييرات من خلال مراجعة التشريعات، وإصدار لوائح تنظيمية جديدة، وتوفير الضمانات الكافية لمنع أي تراجع أو قيود على الحريات العامة وحقوق المجتمع المدني [3].

حرية الرأي والتعبير

على الرغم من أن الدستور الأردني يضمن حرية الرأي والتعبير كحق أساسي، ويتعهد بحماية الحرية الشخصية والحقوق العامة كما ورد في المادتين 7 و15، إلا أن الممارسة الفعلية لهذه الحقوق تصطدم بمجموعة من القيود التشريعية التي تعرقل تطبيقها بشكل فعّال. تعتبر النصوص الدستورية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير واضحة في التأكيد على هذا الحق عبر مختلف الوسائل كالإعلام والبحث العلمي والإبداع، إلا أن التحديات الحقيقية تبرز من خلال مجموعة من القوانين التي تنظم ممارسة هذه الحقوق، مثل قانون الجرائم الإلكترونية وقانون العقوبات، والتي تحتوي على مصطلحات عامة وغامضة، مما يجعلها عرضة للتفسير الواسع.

من أبرز التحديات التي تواجه ممارسة حرية التعبير في الأردن هي القيود المفروضة بموجب القوانين السارية، والتي تمنح السلطات التنفيذية والسلطة القضائية هامشًا واسعًا لتقييد هذه الحريات. فمثلاً، قانون الجرائم الإلكترونية يتضمن أحكامًا متعلقة بمكافحة "خطاب الكراهية" و"الإساءة" على الإنترنت، ولكن هذه العبارات تبقى غير محددة، وتتيح للسلطات المجال لتفسيرها بشكل قد يؤدي إلى معاقبة الأفراد على تعبيرهم عن آرائهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يفرض قانون العقوبات قيودًا على بعض الأفعال المرتبطة بحرية التعبير، مثل إهانة السلطات أو التحريض على الفتنة، دون تحديد معايير دقيقة لهذه الانتهاكات، ما يجعل هذه النصوص القانونية مرنة وقابلة للتوسع في التفسير.

هذه القيود تؤدي إلى تقييد الحريات الفردية والجماعية، وإضعاف حرية الصحافة والتعبير، خاصة عندما يتم استغلالها بشكل مفرط ضد النشطاء والصحفيين وأفراد المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، قد تدفع هذه التشريعات الأفراد إلى ممارسة الرقابة الذاتية وتجنب التحدث في القضايا الحساسة أو المثيرة للجدل خوفًا من الملاحقة القانونية. وعليه، فإن الحاجة ملحة لإعادة النظر في هذه التشريعات وتعديلها لضمان تحقيق توازن فعلي بين حماية المجتمع وضمان ممارسة الحقوق الأساسية بحرية ومسؤولية، وضمان عدم استخدامها كأداة لتقييد الحريات العامة.

رغم أن الأردن وافق على العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل (UPR) المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، إلا أن هذه الموافقة تُخفي خلفها بعض التناقضات العملية والتحديات في التنفيذ. في الوقت الذي التزمت فيه الدولة بمراجعة التشريعات لتتوافق مع المعايير الدولية، وتحديدًا قوانين مثل قانون الجرائم الإلكترونية، فإن الواقع العملي يشير إلى استمرار وجود مصطلحات غامضة وفضفاضة في القانون يمكن استخدامها لتقييد الخطاب النقدي أو المستقل، مما يثير تساؤلات حول جدية الالتزام بتحقيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

كما أن موافقة الأردن على توصيات حماية الصحفيين وضمان وصولهم للمعلومات تتعارض مع الشواهد المتكررة على تقييد عمل الصحفيين وملاحقتهم، سواء عبر الاستدعاءات الأمنية أو من خلال القوانين المقيدة التي تمنع نشر معلومات معينة أو تتطلب موافقات مسبقة على بعض الموضوعات. هذا يعكس إشكالية عملية في ضمان حماية الصحفيين، حيث لا تزال البيئة القانونية والتنظيمية تضيق على الحريات الصحفية، وتجعل من الصعب على الصحفيين الوصول إلى المعلومات بحرية أو ممارسة عملهم دون خوف من الانتقام.

تأكيد الأردن على حرية التعبير في الفضاء الإلكتروني، وعلى الوصول إلى الإنترنت دون قيود، يقابله واقع معقد يتمثل في قوانين تفرض قيودًا على التعبير الرقمي. على سبيل المثال، تُستخدم مواد قانون الجرائم الإلكترونية لتجريم التعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي، ما يؤدي إلى ملاحقات قضائية ضد الأفراد الذين يعبرون عن آرائهم بشكل حر. مثل هذه الممارسات تُثير مخاوف حول حقوق التعبير الرقمي وحرية الوصول إلى المعلومات، وتُظهر تناقضًا بين الالتزام المعلن في المحافل الدولية والسياسات المحلية المُطبقة.

يعكس أيضا تحفظ الأردن على بعض التوصيات المتعلقة بإلغاء مواد معينة من قوانين العقوبات والجرائم الإلكترونية تردّدًا في إجراء تغييرات جوهرية في التشريعات التي يُفترض أن تحمي حرية التعبير، ولكنه قد يتيح استخدامها كأدوات لتقييد هذه الحرية. يُظهر هذا التردد معضلة واضحة في الموازنة بين الالتزامات الدولية والممارسات المحلية، حيث يبدو أن هناك اهتمامًا بتجنب إصلاحات تشريعية تُغيّر من نطاق السيطرة على الخطاب العام وتقلل من أدوات الدولة في التحكم بالنقاشات العامة، حتى وإن كان ذلك على حساب حرية التعبير والحقوق الأساسية للمواطنين [4].

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تشكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية محورًا هامًا من حقوق الإنسان، حيث تؤثر بشكل مباشر على جودة حياة الأفراد وقدرتهم على تحقيق العيش الكريم. وخلال الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل (UPR) في يناير 2024، تم تسليط الضوء على التحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن، كارتفاع معدلات الفقر والبطالة، والتفاوت في الدخل، وعدم تكافؤ الفرص الاقتصادية، مما يزيد من صعوبة تحقيق التنمية الشاملة وتحسين ظروف العيش للسكان، وخاصة بين الفئات المهمشة كالنساء والشباب.

في ظل هذه التحديات، تسعى الحكومة الأردنية إلى تعديل قوانين العمل لتحقيق توازن أفضل بين حقوق العمال وأصحاب العمل، بهدف تحسين ظروف العمل وجعلها متماشية مع المعايير الدولية. من أبرز التعديلات المقترحة تعزيز دور وزارة العمل في تنظيم سوق العمل، وتحسين ظروف عمل المرأة من خلال زيادة إجازة الأمومة، وحظر فصل المرأة الحامل. هذه التعديلات تهدف إلى تشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل، وتحقيق حماية اجتماعية أوسع من خلال تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي.

عكست توصيات الاستعراض الدوري الشامل (UPR) اهتمامًا كبيرًا بتحسين بيئة العمل في الأردن، من خلال التأكيد على أهمية مراجعة التشريعات الوطنية وضمان تطبيقها بشكل فعّال. تضمنت التوصيات الدعوة إلى تضييق الفجوة في الأجور بين الجنسين، وزيادة زيارات التفتيش لحماية حقوق العمال، وتوفير بيئة عمل آمنة وصحية. كما أكدت التوصيات على أهمية العمل اللائق والعدالة الاجتماعية، وضمان تمتع العمال بحقوقهم في مختلف القطاعات، بما في ذلك فئات العمال المهاجرين، الذين يعملون في ظروف غالبًا ما تكون غير آمنة وتفتقر إلى الحماية الكافية.

أظهرت الحكومة الأردنية التزامًا ملموسًا بتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، إذ وافقت على توصيات تدعو إلى توفير فرص عمل لائقة وآمنة للنساء، وزيادة مرونة ساعات العمل، وتوفير إجازات والدية مدفوعة الأجر، وضمان المساواة في الأجور. هذا التوجه ينسجم مع الجهود الرامية لتحسين أوضاع المرأة في سوق العمل، ودعم إدماجها بشكل أكبر في الحياة الاقتصادية، لكن يبقى التحدي في ترجمة هذه التوصيات إلى سياسات وتشريعات فعلية تعزز من حقوق النساء وتحسن مشاركتهن الاقتصادية.

وفيما يخص الفئات الأكثر هشاشة، وافق الأردن على توصيات تهدف إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث التزمت الحكومة باتخاذ خطوات لتمكين هذه الفئة في سوق العمل، وضمان حصولهم على التعليم والرعاية الصحية بشكل عادل. هذه الجهود تسعى إلى تعزيز حقوق هذه الفئة ودمجها في المجتمع، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه السياسات يظل تحديًا قائمًا، خاصة فيما يتعلق بضمان توفير الحماية الاجتماعية اللازمة بشكل عملي ومستدام.

وفيما يتعلق بالعمال المهاجرين، وافق الأردن على توصيات لتحسين أوضاعهم وحمايتهم من التمييز والاستغلال، من خلال ضمان حقوقهم في العمل، وتسهيل وصولهم إلى العدالة، وتوفير ظروف عمل لائقة لهم. هذه التوصيات تتماشى مع احتياجات العمال المهاجرين الذين يشكلون جزءًا كبيرًا من القوى العاملة في الأردن، وخاصة في القطاعات التي تعتمد بشكل أساسي على العمالة الأجنبية، مثل الزراعة والبناء والخدمات المنزلية.

ورغم التقدم الملموس من خلال قبول العديد من التوصيات، أبدى الأردن تحفظات على بعض التوصيات التي تتطلب تغييرات جوهرية في السياسات أو القوانين. من الأمثلة على ذلك، التحفظ على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين، والتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن مكافحة العنف والتحرش في مكان العمل. يعكس هذا التحفظ التحديات السياسية والقانونية التي تواجهها الدولة في تبني معايير دولية جديدة، والتي قد تؤثر على السياسات المحلية وتفرض التزامات إضافية، خصوصًا في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي يواجهها الأردن [5].

الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي والحق في عدم التعذيب

قبل الأردن عددًا من التوصيات المتعلقة بالحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، بالإضافة إلى الحق في عدم التعذيب، حيث شكلت هذه التوصيات ما يقارب 11% من مجموع توصيات الاستعراض الدوري الشامل. تضمنت هذه التوصيات تحسين التشريعات والممارسات الوطنية لضمان حماية حقوق الأفراد، بدءًا من تجريم التعذيب بشكل يتماشى مع المادة رقم 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب، وصولًا إلى تحسين الظروف في مراكز الاحتجاز. تسعى هذه التوصيات إلى مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ودعت إلى تعديل قانون العقوبات لتعزيز الحماية القانونية ضد التعذيب، مع فرض التزامات محددة على السلطات لضمان عدم إفلات مرتكبي التعذيب من المساءلة.

جزء مهم من هذه التوصيات ركز على تحسين الظروف داخل مراكز الاحتجاز والسجون، وضمان توافقها مع المعايير الدولية، مع التركيز على منع التعذيب وسوء المعاملة. ويشير ذلك إلى اعتراف ضمني بالحاجة إلى تحسين بيئة الاحتجاز وتوفير حماية أكبر للمحتجزين من التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة. شملت التوصيات أيضًا دعوات لتدريب الأجهزة الأمنية وتوعيتها بحقوق الإنسان، لتعزيز معاملتها للأفراد بشكل يحترم حقوقهم، خاصة أثناء الاعتقالات والتحقيقات.

مع ذلك، يظهر تحفظ الأردن من خلال إحاطته علمًا ببعض التوصيات التي تُطالب بإلغاء عقوبة الإعدام أو فرض حظر مؤقت على تنفيذها. يعتبر ذلك إشارة إلى عدم استعداد الحكومة الأردنية للالتزام بإجراءات إلغاء هذه العقوبة بشكل فوري، ربما بسبب العوامل الاجتماعية والسياسية، حيث يُنظر إلى عقوبة الإعدام باعتبارها جزءًا من نظام العدالة الجنائية. بالإضافة إلى ذلك، أُحيط الأردن علمًا بتوصيات أخرى تُطالب بتحسين الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بحالات الاعتقالات والتعذيب، وهو ما يعكس التحدي القائم في تعزيز المحاسبة والشفافية ضمن منظومة العدالة، وضمان تنفيذ هذه القوانين بشكل فعّال على أرض الواقع.

الحق في إقامة العدل وسيادة القانون

خلال الاستعراض الدوري الشامل الرابع لحقوق الإنسان، وافق الأردن على ما يقارب 9% من التوصيات المتعلقة بالحق في إقامة العدل وسيادة القانون، والتي ركزت بشكل أساسي على تحسين وتطوير كفاءة النظام القضائي في الأردن. تضمنت هذه التوصيات المقبولة تعزيز تدريب القضاة والمدعين العامين ووكالات إنفاذ القانون في مجالات تتعلق بالاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، مما يعكس إدراك الأردن لأهمية تعزيز المعرفة بحقوق الإنسان داخل النظام القضائي. كما تسعى هذه التوصيات إلى تحسين مهارات العاملين في المجال القضائي، وذلك لضمان محاكمات عادلة ومستقلة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان ضمن الإجراءات القضائية.

إحدى النقاط البارزة في التوصيات المقبولة هي مراجعة استخدام الاحتجاز الإداري، والحد من اللجوء إليه وتقليل مدته، إلى جانب تحسين أماكن الاحتجاز بما يتوافق مع المعايير الدولية. يعتبر الاحتجاز الإداري إحدى القضايا المثيرة للجدل، حيث يُستخدم كإجراء أمني يسمح باحتجاز الأفراد دون محاكمة لفترات قد تطول، وقد يؤدي ذلك إلى انتهاك حقوق الأفراد في محاكمة عادلة. إن قبول الأردن لهذه التوصيات يعكس استعدادًا لمعالجة هذا النوع من الاحتجاز، مع اتخاذ تدابير ملموسة للحد من استخدامه والالتزام بالمعايير الدولية لحقوق المحتجزين.

بالإضافة إلى ذلك، أبدى الأردن التزامًا بتحسين نطاق نظام المساعدة القانونية المجانية، بحيث يتجاوز المجال الجنائي، وتوسيع استخدام التكنولوجيا في الإجراءات القضائية، وهي خطوة مهمة لتسهيل الوصول إلى العدالة وضمان حماية حقوق الأفراد بشكل أكثر فعالية. إن تعزيز نظام المساعدة القانونية المجانية يهدف إلى توفير الدعم القانوني للفئات الأكثر ضعفًا، وضمان عدم حرمان أي فرد من حقه في محاكمة عادلة بسبب عجزه المالي.

بالرغم من ذلك، أحاط الأردن علمًا بتوصيات أخرى تدعو إلى إلغاء قانون مكافحة الجرائم والاحتجاز الإداري، ومنع استخدام الاحتجاز الإداري قبل المحاكمة، وضمان أن يكون الاحتجاز بناءً على أوامر قضائية فقط. هذا التحفظ يعكس التحديات المتعلقة بتوازن الدولة بين الأمن وسيادة القانون من جهة، وحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى.

يُشير استعداد الأردن لتعزيز بعض جوانب النظام القضائي وتردده في تنفيذ إصلاحات جذرية فيما يتعلق بالاحتجاز الإداري إلى تحفظات حقيقية حول إمكانية إجراء تغييرات جوهرية في السياسات التي قد تؤثر على السلطات التنفيذية أو تقييد قدرتها على اللجوء إلى الاحتجاز لأسباب أمنية أو سياسية.

حقوق النساء

يشير توزيع توصيات الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بحقوق المرأة في الأردن إلى مجموعة متنوعة من الاهتمامات التي تعكس التحديات الراهنة التي تواجهها النساء في مختلف المجالات. بلغت نسبة التوصيات المتعلقة بحماية النساء من الاستغلال والتحرش والعنف الأسري 38% من إجمالي التوصيات، ما يعكس حجم القلق الدولي بشأن المستويات المرتفعة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأردن. تتضمن هذه التوصيات تعزيز الأطر القانونية، وتفعيل القوانين ذات الصلة بشكل فعّال، وتوفير الدعم والخدمات اللازمة للناجيات من العنف. يؤكد هذا التركيز على الحاجة الماسة إلى تدابير قانونية واجتماعية لمعالجة العنف ضد النساء، كما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجه النساء بسبب ضعف الحماية القانونية أو ضعف تنفيذ القوانين القائمة، والضغوط الاجتماعية التي تعيق الإبلاغ عن هذه الجرائم.

وفي سياق التمكين السياسي والعام، تمثل 23% من التوصيات دعوة لتعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية، حيث تعكس هذه النسبة أهمية زيادة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار، سواء في البرلمان أو الحكومة أو مناصب القيادة المحلية. هذه التوصيات تؤكد الحاجة إلى سياسات وبرامج تُعزز من قدرة النساء على المشاركة الفعّالة في العملية السياسية، وتبرز الفجوة الواضحة بين تمثيل المرأة في القطاع العام ودورها الفعلي في صنع القرار.

من جانب آخر، استحوذت المشاركة الاقتصادية والعمل اللائق للنساء على 13% من التوصيات، ما يشير إلى ضرورة تعزيز الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء، وتقديم دعم ملموس لتحسين ظروف العمل وضمان المساواة في الأجور. تعكس هذه النسبة الفجوات الهيكلية في سوق العمل الأردني، مثل الفروق في الأجور بين الجنسين، وتدني مستويات مشاركة المرأة في القوى العاملة، إضافة إلى غياب الفرص الآمنة والعمل اللائق. يعكس هذا جزءًا من التحديات التي تواجهها النساء في الأردن، حيث لا تزال العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية تحدّ من فرص المرأة في تحقيق استقلالها الاقتصادي. كما شملت 15% من التوصيات التأكيد على تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز ضد النساء، من خلال الدعوة إلى مراجعة وتعديل القوانين والسياسات التي تحتوي على مواد تمييزية، وضمان تطبيقها بفعالية لتحقيق المساواة الفعلية. يمثل هذا المجال ضرورة إصلاحات قانونية واجتماعية جذرية لتحسين وضع المرأة، وهو مؤشر على الحاجة إلى مواجهة التمييز المؤسسي والعادات المجتمعية التي تُكرس الفجوة بين الجنسين.

بالإضافة إلى ذلك، ركزت 10% من التوصيات على تعزيز دور المرأة في العمل المناخي، مما يعكس الاهتمام المتزايد بأهمية مشاركة المرأة في قضايا المناخ والبيئة. تؤكد هذه التوصيات على ضرورة إشراك النساء في تصميم وتنفيذ السياسات البيئية، خاصة في ظل تأثيرات تغير المناخ على الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك النساء. يعكس ذلك وعيًا بأن النساء يلعبن دورًا محوريًا في العمل البيئي، وأن السياسات المناخية ينبغي أن تكون شاملة ومستجيبة للنوع الاجتماعي، مع بناء قدرات المرأة للمشاركة بفعالية في هذه المبادرات [6].

مسارات المجتمع المدني نحو متابعة تنفيذ التوصيات

شهدت الأشهر الماضية نشاطًا مكثفًا من قِبل منظمات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل (الرابع) لحقوق الإنسان في الأردن. وقد اتخذت هذه المنظمات نهجًا متعدد الأبعاد لضمان التزام الحكومة بتنفيذ التوصيات المقبولة بشكل كامل وشامل. وقد تم تطوير خطط وآليات رصد شاملة لمتابعة تنفيذ التوصيات، حيث عملت المنظمات على جمع البيانات وتحليلها بشكل منهجي لتتبع مدى التقدم في تنفيذها. كما تم تشكيل فرق عمل متخصصة لرصد مجالات معينة، مثل التشريعات والحقوق والحريات الأساسية، وحقوق الفئات المهمشة، لضمان تغطية شاملة ودقيقة للمتابعة، الأمر الذي يعكس اهتمام المجتمع المدني بمراقبة التطورات والممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل تفصيلي.

إضافةً إلى الرصد، قامت منظمات المجتمع المدني بتطوير تقارير وأوراق متخصصة لتحليل التوصيات المقبولة، والتي تضمنت أوراق الحقائق التي سلطت الضوء على الوضع الحالي لحقوق الإنسان في الأردن، وتحددت الأولويات التي تحتاج إلى إصلاحات عاجلة. وقد وفرت هذه التحليلات معلومات واضحة حول التحديات التي تواجه تنفيذ التوصيات وساهمت في رفع الوعي حول القضايا الرئيسية التي تحتاج إلى معالجة. علاوة على ذلك، عُقدت جلسات تشاور وطنية مع مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك ممثلي الحكومة، والنقابات، وخبراء حقوق الإنسان، لتبادل الآراء حول فرص تنفيذ التوصيات والتحديات التي تعترضها. وقد مهدت هذه الجلسات الطريق نحو حوار مفتوح وشفاف، سمح بفهم أعمق للمشكلات المتعلقة بتنفيذ التوصيات [7].

ولتعزيز الوعي بأهمية تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، نظمت منظمات المجتمع المدني حملات توعية وفعاليات إعلامية للضغط على الحكومة لتسريع عمليات التنفيذ، وشملت هذه الأنشطة وسائل التواصل الاجتماعي، والإعلام التقليدي، والمجتمعات المحلية لنشر الرسائل حول أهمية دمج هذه التوصيات ضمن الخطط الوطنية. وقد ساهمت هذه الحملات في زيادة الوعي المجتمعي وتعزيز الضغط الشعبي نحو الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الموصى بها.

ورغم هذه الجهود، كما ذكر سابقا، لا يزال المجتمع المدني يواجه تحديات كبيرة تعيق دوره في تعزيز حقوق الإنسان في الأردن، على رأسها القوانين التي تقيد الحريات المدنية والسياسية. فالقوانين مثل قانون الجرائم الإلكترونية وقانون العقوبات تحتوي على نصوص قابلة للتفسير الفضفاض، مما يُمكّن من استخدامها لتقييد حرية التعبير، وبالتالي تقليص مساحة العمل المدني. بالإضافة إلى ذلك، يواجه المجتمع المدني قيودًا صارمة على تشكيل وإدارة وموارد الجمعيات وفق قانون الجمعيات، حيث يُعيق هذا القانون قدرة المنظمات على العمل بحرية واستقلالية.

تواجه هذه المنظمات أيضًا تحديات فيما يتعلق بحرية النقاشات العامة، لا سيما مع فرض قيود على المحتوى الإلكتروني وملاحقة من ينشرون آراء تنتقد الحكومة أو السياسات العامة. ونظرًا لدور الصحفيين والإعلاميين في تعزيز الحوار الديمقراطي، فإن أي تقييد على حرية الصحافة يؤدي إلى تقويض فعالية هذه النقاشات، ما يؤثر سلبًا على الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة.

كما يعاني المجتمع المدني في الأردن من تحديات مالية تؤثر على استدامته وفعاليته، حيث تفرض القوانين قيودًا على الحصول على التمويل الأجنبي، مما يحد من قدرة هذه المنظمات على تنفيذ برامجها ومشاريعها. ويمثل نقص التمويل تحديًا كبيرًا، خاصة بالنسبة للمنظمات التي تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان وتنفيذ برامج إصلاحية طويلة الأمد.

يمكن القول، ان جهود المجتمع المدني في متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل جزءًا من حركة أوسع تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأردن، ولا يمكن أن تُحقق هذه الجهود نتائج فعّالة دون توفير بيئة داعمة لعمل منظمات المجتمع المدني، وهو ما أكد عليه المجتمع الدولي في توصياته التي التزمت الحكومة الأردنية بتنفيذها.

التوصيات

توصيات للحكومة الأردنية:

- تعديل قانون الجمعيات والقوانين ذات الصلة لتمكين منظمات المجتمع المدني من العمل بحرية واستقلالية، وإزالة القيود المتعلقة بالتسجيل، التمويل. كذلك، تسهيل التمويل الأجنبي وتبسيط الإجراءات الإدارية لضمان استدامة منظمات المجتمع المدني وقدرتها على أداء مهامها بشكل فعّال.

- مراجعة قانون الجرائم الإلكترونية وقانون العقوبات لضمان اتساقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. إلغاء أو تعديل المواد التي يمكن استخدامها لتقييد حرية التعبير، وضمان حماية الصحفيين والنشطاء من الملاحقة القانونية والاعتقالات غير المبررة.

- تنفيذ التوصيات المتعلقة بتمكين المرأة سياسيًا واقتصاديًا، بما في ذلك مراجعة القوانين التي تعرقل مشاركة النساء في الحياة العامة والعمل. توفير الدعم المالي والفني لتعزيز المشاريع الريادية للنساء، وتحسين ظروف العمل لهن، وزيادة المرونة في قوانين العمل، وضمان المساواة في الأجور.

- تعديل قوانين العمل لتحسين ظروف العمال وضمان حقوقهم، مع التركيز على زيادة دور التفتيش لحماية حقوق العمال، وتحسين الحماية الاجتماعية، بما يشمل العمال المهاجرين.

- مراجعة التشريعات المتعلقة بالاحتجاز الإداري لضمان أن يكون الاحتجاز مبنيًا على أوامر قضائية فقط، وزيادة التدريب للقضاة والمدعين العامين في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز المساعدة القانونية المجانية، بما يتجاوز المجال الجنائي.

- وضع خطط واضحة لتنفيذ التوصيات المقبولة ضمن إطار زمني محدد، مع تشكيل آليات للرصد والمتابعة تضمن إشراك المجتمع المدني في عملية الإصلاح، وزيادة الشفافية والمساءلة.

التوصيات

توصيات للمجتمع الدولي:

- تقديم الدعم المالي والفني للحكومة والمجتمع المدني، لتمكينهما من تنفيذ التوصيات وتحقيق الإصلاحات المطلوبة. دعم برامج بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز مهاراتها في المناصرة والرصد والتوثيق.
- متابعة التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات بشكل دوري، وتقديم المشورة للحكومة الأردنية حول أفضل الممارسات لتحقيق الإصلاحات المطلوبة، مع الضغط لتعزيز التزامها بالتزاماتها الدولية.

توصيات للمجتمع المدني الأردني:

- الاستمرار في مراقبة مدى تنفيذ التوصيات، وتقديم تقارير دورية حول التقدم والتحديات التي تواجه عملية التنفيذ.
- تنظيم حملات مناصرة تدعو إلى تعديل التشريعات التي تعيق حقوق الإنسان، والعمل على بناء جسور من الحوار مع صناع القرار لزيادة الوعي بأهمية تنفيذ التوصيات بشكل كامل وفعّال.
- تعزيز حملات التوعية المجتمعية حول حقوق الإنسان، والتأكيد على أهمية حرية الرأي والتعبير، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الفئات المهمشة. تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية تستهدف تعزيز قدرات الأفراد على المشاركة الفعالة في المجتمع المدني.
- تعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية، والنقابات، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والمجتمع الدولي، لضمان تعاون فعّال ومتكامل في متابعة تنفيذ التوصيات، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتحقيق التغيير المنشود.
- تنويع مصادر التمويل للمجتمع المدني وبناء قدرات التمويل الذاتي لضمان الاستدامة، ومواجهة القيود القانونية المتعلقة بالحصول على التمويل الأجنبي، وتبني استراتيجيات جديدة للتغلب على هذه التحديات.

الهوامش

[1] حقائق أساسية عن الاستعراض الدوري الشامل | OHCHR

[2] عوض،أحمد و القضاه، هديل، (2024)، مجالات تركيز التوصيات المقدمة للأردن في الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان (الرابع)، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.

[3] عوض، أحمد والقضاة هديل، (2024)، حرية المجتمع المدني في الأردن: استنادًا إلى توصيات الاستعراض الدوري الشامل (الرابع)، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.

[4] عوض، أحمد والقضاة، هديل، (2024)، حرية الرأي والتعبير في الأردن: إطار أساسي لحماية حقوق المجتمع المدني، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.

[5] عوض، أحمد والقضاة، هديل، (2024)، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ضوء الاستعراض الدوري الشامل (الرابع) للأردن.

[6] عوض، أحمد، القضاة، هديل، (2024) حقوق المرأة في الأردن: أولوية في الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان (الرابع)، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.

[7] عوض، أحمد والقضاة، هديل (2024)، أولويات الاستعراض الدوري الشامل (الرابع): خارطة طريق المجتمع المدني نحو تعزيز حقوق الانسان في الأردن، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.

Phenix الفينيق
للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

CONTACT US:

الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
PHENIX FOR ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

Tel. +962 6 516 44 91
Fax: +962 6 516 44 92
P.O.Box: 304 Amman 11941 Jordan
E-Mail: info@phenixcenter.net
www.phenixcenter.net

@PhenixCenter